AD-DIYAR
الدّيار
لبنانية • سياسية • مستقلة

الوطني للإدارة والجامعة اللبنانية والأمن العام والضمان وقوى الأمن الداخلي

نحاس وفنيش أعلناها ادارات عامة حصلت على دعم برنامج الجودة الممول من الإتحاد الأوروبي

اعلن وزيرا الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس والتنمية الادارية محمد فنيش، اسماء خمس ادارات عامة تم اختيارها للحصول على دعم برنامج الجودة الممول من الاتحاد الاوروبي، وهي: المعهد الوطني للادارة، الجامعة اللبنانية، المديرية العامة للامن العام، المديرية العامة لقوى الامن الداخلي – شرطة بيروت والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وتم الاعلان في مؤتمر صحافي عقده الوزيران نحاس وفنيش، امس في وزارة التنمية الادارية، في حضور المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم، رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور عدنان السيد حسين، رئيس مجلس الخدمة المدنية بالانابة انطوان بدران، ممثل المديرية العامة لقوى الامن الداخلي قائد شرطة بيروت العميد ديب طبيلي، المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محمد كركي، القائم باعمال بعثة الاتحاد الاوروبي في لبنان دييغو اسكالونا وعدد من المديرين العامين في الادارة الرسمية.

استهل المؤتمر بكلمة لمدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد علي برو.

واوضح ان «هذه الادارات العامة الخمس التي اختيرت، هي الأكثر جهوزية للاستفادة من الدعم، لكن هنالك عدة ادارات اخرى راغبة وشبه جاهزة للمشاركة وتلقي الدعم، لكن خطة عملنا تضمنت دعم خمسة ادارات عامة فقط في هذه المرحلة. ونأمل ان نتمكن من توفير الدعم لحوالى ١٠ ادارات / مؤسسات عامة، على الأقل في المرحلة المقبلة». مشيرا الى ان «هذه المبادرة هي جزء من اطار أوسع واشمل، للدعم الذي يوفره الاتحاد الأوروبي للسنة التاسعة لبرنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة، لتحديث وتطوير البنية التحتية للجودة في لبنان، بحيث تحاكي مثيلاتها في الدول المتقدمة. وتمكن منتجي السلع ومقدمي الخدمات في لبنان، من التماشي مع المعايير الدولية المطلوبة».

والقى دييغو اسكالونا كلمة باسم رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي السفيرة انجلينا ايخهورست.

وقال: «يعمل الاتحاد الأوروبي ولبنان معا منذ نحو عشرة أعوام في مجالات الجودة وتعزيز البنى التحتية للجودة وضمان الجودة والتحقق ومنح شهادات الجودة، ويهدف دعمنا في هذا المجال بصورة رئيسية إلى تحسين المنتجات اللبنانية لجعلها أكثر قدرة على المنافسة، وتاليا زيادة الصادرات وتنويع الاقتصاد ودعم تنمية القطاع الخاص واستحداث الوظائف. وفي حال استمر تطور القطاعات المربحة وغير المربحة، فيجب أن يتطور القطاع العام كذلك».

اضاف: «في الواقع، يتوقف دعم تطوير الاقتصاد اللبناني على عمل القطاعين العام والخاص جنبا إلى جنب. لذلك وبهدف تعزيز البنية التحتية للجودة في لبنان، نقوم من خلال برنامج الجودة الممول من الاتحاد الأوروبي بدعم نظام موثق لإدارة الجودة في القطاع العام. وستتولى تنفيذ هذه المبادرة، دعم الجودة في القطاع العام، الوحدة المعنية ببرنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة بالتعاون والتنسيق مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، وهما شريكان رئيسيان للاتحاد الأوروبي في مجال التعاون التنموي في لبنان».

ثم القى الوزير نقولا كلمة، قال فيها: «انطلاقا من قناعتنا بان تبني وتطبيق نظام ادارة الجودة في القطاع العام لا يقل أهمية عنه في القطاع الخاص، حرصنا على تضمين خطة عمل برنامج الجودة – المرحلة الثالثة لـ «مبادرة دعم الجودة في القطاع العام» بالتعاون والتنسيق التام مع وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، التي سبق ان اطلقناها مع معالي الوزير الأستاذ محمد فنيش في ١٨ نيسان الماضي. وتتضمن هذه المبادرة تقديم الدعم الفني والاستشاري من قبل خبراء برنامج الجودة لخمس ادارات / مؤسسات عامة في القطاع العام لتمكينها من تطبيق نظام ادارة الجودة في مجال عملها والحصول على شهادة الايزو ISO 9001. كذلك تتضمن المبادرة اشراك حوالى أربعين ادارة / مؤسسة عامة، التي اعربت عن اهتمامها بهذه المبادرة واجابت على الاستبيان المرسل من قبل برنامج الجودة، في الدورات التدريبية المكثفة على نظام ادارة الجودة».

وتابع: «وبعد إتمام الدراسة التقييمية الأولية للمؤسسات المتقدمة من قبل خبراء برنامج الجودة، تم اختيار خمسة إدارات / مؤسسات عامة، مؤهلة للإشتراك في «مبادرة دعم الجودة في القطاع العام» بناء على معايير علمية موضوعة مسبقا من قبل خبراء البرنامج. وهذه الإدارات العامة هي: المعهد الوطني للإدارة «ENA»، الجامعة اللبنانية، المديرية العامة للأمن العام، المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي – شرطة بيروت والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ولا أخفي عليكم هنا اننا فوجئنا بسرور كبير بنتائج الدراسة التقييمية التي أجريت وبينت ان هناك عدة ادارات ومؤسسات عامة قد قطعت شوطا في تحديث وتطوير نظم عملها الداخلية، وان بعض تلك الإدارات لا يقل شانا وتنظيما عن مثيلاتها في الدول المتقدمة. مما لا شك فيه ان الإدارة العامة في لبنان تعاني من واقع صعب ومعقد نتيجة تقادم التشريعات التي ترعى عملها ونتيجة عدم توافر الإمكانيات اللازمة في بعض الحالات».

فنيش ونحاس خلال المؤتمر الصحافي (داالاتي ونهرا)

واشار الى ان «التدخلات السياسية لعبت دورا سلبيا في منع استكمال الاصلاحات الإدارية التي طرحتها وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية من ضمن خطة عمل متكاملة. ولعل ابرز الشواهد على ذلك، هو العدد الكبير من الشواغر في الهيكلية الإدارية الذي ناهز نسبة الـ ٧٠٪، واستبدالها بانواع مختلفة من التوظيف عبر التعاقد والمياومة».

وتحدث الوزير محمد فنيش، فقال: «إن مساندة الإدارات في الإرتقاء بإدارة الموارد البشرية، وتحسين وتطوير الأداء، يكون من خلال إعداد مناهج تضمن رفع جودة خدمات القطاع العام، واعتماد المعايير الحديثة في قياس وتقييم الأداء، وعبر مساعدتها في وضع الخطط الاستراتيجية وإعداد السياسات والبرامج القادرة على تحقيق رؤية ورسالة وأهداف هذه الادارات.

ومن شان إعتماد معايير الجودة في الإدارة العامة مساعدة القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية، لأن القطاع العام يبقى الأداة الفعالة في توفير بيئة العمل المناسبة من خلال توفير التشريعات الملائمة، وتأمين إدارة فاعلة للمرافق العامة إما مباشرة وإما من خلال تنظيم عملها عبر هيئات متخصصة».

ولفت الى ان «إدارة الجودة، جزء لا يتجزأ من العديد من البرامج والمشاريع التي تقوم وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية بتنفيذها، والتي تضمنتها إستراتيجيا تنمية وتطوير الإدارة العامة في لبنان، وما البرامج المتعلقة بالتخطيط الإستراتيجي، وإدارة الموارد البشرية، وإعادة هندسة الإجراءات الإدارية التي نعمل عليها، إلا أمثلة ونماذج صريحة لمبادرات تصب في إعتماد مفهوم إدارة الجودة»، منوها بـ«اهمية الإدارات الخمس التي تم اختيارها للإستفادة من مبادرة دعم إدخال وتطبيق نظام إدارة الجودة في القطاع العام».

واعلن انه «بالنسبة للمعهد الوطني للادارة، سبق لوزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية المساهمة في تامين الدعم التقني له من تجهيزات كمبيوتر وبنية تحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات. ويتم حاليا التنسيق مع المعهد حول برنامج للتدريب عن بعد (e-learning) الذي سيتم إطلاقه خلال الأسابيع المقبلة.

وذكر ان «اكثر من طيون وثلاثمائة من الشعب اللبناني يستفيد من تقديمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ولقد قدم الصندوق خطوات ملموسة في مجال الجودة حيث نال اواخر العام الماضي جائزة التميز في مجال المسؤولية الاجتماعية على مستوى الوطن العربي».